72

ورقة تقدير موقف

عام الانتخابات في إسرائيل: على ماذا ستدور المعركة السياسيّة المقبلة؟

امطانس شحادة

كانون الثاني 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 72

عام الانتخابات في إسرائيل: على ماذا ستدور المعركة السياسيّة المقبلة؟

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة 2026

مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا
البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

مقدّمة

دخلت إسرائيل عام الانتخابات البرلمانيّة، سواء أُجريت الانتخابات في موعدها المحدَّد في نهاية تشرين الأوّل 2026، أَمْ جرى تقديمها إلى موعد أقرب. فقد باتت أجواء الانتخابات تُهَيْمِن على المشهد السياسيّ وعلى سلوك الأحزاب كافّة، الأمر الذي يعيد الساحة السياسيّة الإسرائيليّة إلى الانشغال بالملفّات السياسيّة الساخنة التي جرى تأجيلها خلال فترة الحرب في العامَيْن الأخيرَيْن، والتي تراجعت حدّتها مؤقّتًا بفعل الظروف الأمنيّة.

لم يتوقّع كثير من المحلّلين والسياسيّين أن ينجح الائتلاف الحكوميّ، ورئيسه بنيامين نتنياهو على وجه الخصوص، في الصمود كلّ هذه الفترة بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، في ظلّ تحميل الائتلاف مسؤوليّةَ ما وُصِف بأنّه أكبر إخفاق أمنيّ منذ حرب تشرين الأوّل/ أكتوبر 1973. وقد أدركت مكوّنات الائتلاف أن تفكُّكه والتوجُّه إلى انتخابات مبْكِرة، من دون تحقيق أيّ إنجازات أمنيّة أو عسكريّة، من شأنه التأثير في المزاج السياسيّ داخل المجتمع الإسرائيليّ، ممّا سيفاقم خسائرها السياسيّة ويقضي على فرص عودتها إلى الحكم بعد الانتخابات.

وانطلقت مكوّنات الائتلاف من قناعة مُفادُها أنّ خسارة السلطة ستشكّل ضربة قاسية لمعسكر اليمين واليمين المتطرّف، وستؤدّي إلى تشكيل لجنة تحقيق رسميّة في أحداث السابع أكتوبر 2023، من شأنها الربط بين هذه الأحداث والخطّة الحكوميّة لتقييد الجهاز القضائيّ، وتحميل الحكومة مسؤوليّة تآكل صورة الردع الإسرائيليّة، على نحوِ ما تدّعي المعارضة البرلمانيّة. وهي تعني خسارة الحكم وكذلك فتح ملفّ إستراتيجيّة نتنياهو في التعامل مع حركة حماس وقِطاع غزّة خلال العَقد الأخير، بالإضافة الى تعميق أزمته القضائيّة. ويخشى اليمين أن يخسر بذلك إنجازات سياسيّة وتغييرات في طبيعة ومبنى النظام حقّقها في العَقدَيْن الأخيرَيْن.

على أرض الواقع، نجح الائتلاف الحكوميّ، المؤلَّف حصريًّا من أحزاب اليمين واليمين المتطرّف، ورئيسه بنيامين نتنياهو على وجه الخصوص، في استيعاب تداعيات أحداث السابع من أكتوبر 2023، السياسيّة والأمنيّة، والحفاظ على تماسك الائتلاف رغم الأزمات والخلافات الداخليّة والاحتجاجات الشعبيّة. ويعود ذلك إلى حالة الحرب التي أُعلِنت منذ السابع من أكتوبر 2023، والتي جرى تصويرها إسرائيليًّا بوصفها "حربًا على البيت"، فضلًا عمّا تعتبره إسرائيل إنجازات عسكريّة إستراتيجيّة تحقّقت بعد ذلك على جبهات عدّة. فضلًا عن هذا، أسهمت في ذلك مناوراتُ نتنياهو السياسيّة، إلى جانب ضعف المعارضة البرلمانيّة وعجزها عن بَلْوَرة وطرح بديل سياسيّ فاعل.

وعلى الرغم من نجاح الائتلاف في الحفاظ على الحكومة والدخول في عام الانتخابات المقرَّرة، تتوقّع استطلاعات الرأي العامّ خسارة الائتلاف الحاليّ للأغلبيّة البرلمانيّة، وحصوله على نحو 52– 54 مقعدًا في الكنيست (مقارنة بـ 64 مقعدًا عقب الانتخابات الأخيرة، وقبل عودة حزب "الأمل الجديد" برئاسة چدعون ساعَر إلى حزب الليكود والائتلاف الحكوميّ).[1] ومع ذلك، تحمل هذه النتائج دلالات سياسيّة مهمّة:

1. عميت، سيچال. (2026، 22 كانون الثاني). استطلاع أخبار القناة 12: اتّحاد بِنِتْ ولپيد وآيزنكوت سيحوّله إلى الحزب الأكبر في إسرائيل، لكنّه لن يُحْدِث تغييرًا في موازين الكتل. القناة 12. [بالعبريّة]؛ سيچال، أودي؛ وآخرون. (2026، 20 كانون الثاني). الحزب المفاجئ الذي يتجاوز نسبة الحسم ويغيّر خريطة الكتل السياسيّة. القناة 13. [بالعبريّة]

أوّلًا، تشير هذه المعطيات إلى عدم انهيار أحزاب الائتلاف الحاكم، على الرغم من أحداث السابع من أكتوبر 2023 وتداعياتها. ثانيًا، ظَلَّ تحالف اليمين متماسكًا، رغم الخلافات حول عدد من الملفّات السياسيّة، من بينها الخلاف مع الأحزاب الحريديّة بشأن سَنّ قانون إعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة، وانتقادات أحزاب اليمين المتطرّف لبعض بنود المرحلة الثانية من اتّفاق وقف إطلاق النار في غزّة. ثالثًا، تُظهِر استطلاعات الرأي أنّ أحزاب المعارضة لن تحصل على أغلبيّة تُمكّنها من تشكيل ائتلاف حكوميّ؛ إذ يُتوقّع أن تحصد 54 مقعدًا فقط. رابعًا، يعني ذلك أنّ المعارضة ستحتاج كي تشكّل حكومة بديلة دون ائتلاف مع نتنياهو وحلفائه إلى دعم حزب عربيّ واحد على الأقلّ لضمان أغلبيّة برلمانيّة تُمَكّنها من العمل، وإن كانت لا تحتاج إلى هذا الدعم في تصويت على نيل الثقة بالحكومة، الذي لا يتطلّب أغلبيّة 61 عضو كنيست، بل تَكفي فيه أغلبيّة عاديّة.

وتشير هذه المعطيات مجتمِعةً إلى أنّ بنيامين نتنياهو، على الرغم من أحداث السابع من أكتوبر 2023 واتّهامه بالمسؤوليّة عن الإخفاق الكبير، وعلى الرغم من الملفّات الجنائيّة ومحاكمته الجارية، فضلًا عن حركة الاحتجاج الواسعة ضدّ الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء، لا يزال لاعبًا مركزيًّا وقويًّا في المشهدَيْن السياسيّ والحزبيّ في إسرائيل، ويتحكّم إلى حدّ بعيد بمضامين الحالة السياسيّة ومساراتها. وبناءً عليه، تبقى نتائج الانتخابات المقبلة غير محسومة حتّى الآن.

ترى ورقة الموقف هذه أنّ تفسير هذا الواقع يعود، أوّلًا، إلى جملة من التحوُّلات البنيويّة العميقة التي شهدها المجتمع والمنظومة السياسيّة في إسرائيل خلال العَقدَيْن الأخيرَيْن، والتي تعزّزت عقب أحداث السابع من أكتوبر 2023 وتداعياتها الأمنيّة والعسكريّة. ومن أبرز هذه التحوُّلات إعادةُ الاصطفاف والتمَوْضُع السياسيّ في المجتمع الإسرائيليّ والمنظومة الحزبيّة منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام 2009، وهو ما أسهَمَ في تنامي الدعم الشعبيّ لخطاب اليمين واليمين المتطرّف، وفي زيادة تأثير تيّارات اليمين المتطرّف الجديد على المشهد السياسيّ وعلى مواقف قِطاعات واسعة من المجتمع في إسرائيل.

وثانيًا، يعود هذا الواقع إلى نجاح بنيامين نتنياهو في المناورة والمراوغة السياسيّة والحفاظ على تماسك التحالف الحكوميّ، بل تحويله إلى "حلف دم" ومصير مشترك. وثالثًا، إلى ضعف المعارضة البرلمانيّة وتفكُّكها، وعدم قدرتها على طرح أيّ مشروع سياسيّ بديل لمشروع اليمين واليمين المتطرّف، ناهيك عن دخول حزب المعسكر الرسميّ إلى التحالف الحكوميّ بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023 بعدّة أيّام، وبذلك تفتيت المعارضة.

كيف صمد نتنياهو

بعد الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر 2023، وضع بنيامين نتنياهو نصب عينَيْه تحقيق هدفَيْن مركزيَّيْن: الهدف الأوّل تمثَّلَ في تحقيق إنجازات عسكريّة تعيد ترميم الضرر الكبير الذي لحق بصورة الردع الإسرائيليّة وقدراتها العسكريّة، واستعادة مكانتها الإستراتيجيّة، إذ اعتُبِر الإخفاق بمثابة نكسة إستراتيجيّة ما لم تُرمَّم آثاره ويجري الثأر من حركة حماس وقِطاع غزّة، ومن الشعب الفلسطينيّ، ومن كلّ محور المقاومة. أمّا الهدف الثاني، فكان صمود نتنياهو السياسيّ وعدم سقوط الحكومة. وقد ربط نتنياهو بين الهدفَيْن بوضوح؛ فهو لا يستطيع الصمود سياسيًّا دون تحقيق إنجازات عسكريّة واستمرار حالة الحرب والطوارئ، كما لا يمكنه الاستمرار في الحرب وتحقيق أهدافها الإستراتيجيّة دون استقرار حكومته.

أوضح الصّحافيّ شالوم يروشالمي، بعد نحوِ شهرَيْن من أحداث السابع من أكتوبر 2023، في مقال نشره في موقع "زمان" في 28 تشرين الثاني 2023، أنّ بنيامين نتنياهو سيسعى إلى تحقيق أربعة أهداف سياسيّة أساسيّة بعد الإخفاق الكبير، ابتغاء الحفاظ على التحالف الحكوميّ ومنع سقوط حكومته.[2] وكتب شالوم يِرُوشَلْمي آنذاك قائلًا إنّ نتنياهو لن يتنازل ولن يستقيل، وإنّ خطّة بقائه في السلطة تقوم على أربعة مسارات، يعتقد أنّها ستقوده في النهاية إلى ما يسمّيه "النصر السياسيّ" من وجهة نظره.

يتمثّل المسار الأوّل في إبعاد تهمة المسؤوليّة عن الفشل عن نتنياهو وتحميلها للآخرين، ولا سيّما الجيش. إذ يقوم خطابُ نتنياهو الأساسيُّ على الادّعاء بأنّه لم يفشل بنفسه، بل أُفشِل من قِبل تحالف من كبار الضبّاط الذين يقودون الجيش الإسرائيليّ وأجهزة الاستخبارات.

المسار الثاني يتمثّل في ضمان دعم الأحزاب الحريديّة وحزب "الصهيونيّة الدينيّة"، من خلال تخصيص ميزانيّات ضخمة وغير مسبوقة لتلك القِطاعات، بغية تثبيت التحالف الحكوميّ وتأمين ولائها السياسيّ، إلى جانب الاستجابة لعدد من مطالبهم السياسيّة والإداريّة مثل العمل على سَنّ قانون لإعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة، وتنفيذ سياسات اليمين المتطرّف في الضفّة الغربيّة.

المسار الثالث يتمثّل في توظيف أيّ إنجاز عسكريّ أو أمنيّ لصالحه السياسيّ الشخصيّ، عبْر الادّعاء أنّه هو المسؤول المباشر عن تحقيقه. ويشمل ذلك على وجه الخصوص ملفَّ إطلاق سراح الأسرى والمخطوفين الإسرائيليّين، الذي يقدّمه كدليل على قدرته القياديّة وحكمته السياسيّة في إدارة الحرب والتفاوض، ولاحقًا توجيهَ ضربات عسكريّة قاصمة لِما يسمّى المحور الإيرانيّ في المنطقة.

ورابعًا، وَفقًا لِيرُوشَلْمِي، بدأ نتنياهو حملة لِما بعد الحرب، وفيها يحاول من خلالها إقناع شركائه في الائتلاف، وأنصاره داخل حزب الليكود ومؤيّديه، بأنّه هو وحده الرجل القادر على إنقاذ الدولة ومنع إقامة دولة فلسطينيّة.

وقد نجح بنيامين نتنياهو إلى حدٍّ كبير في تحقيق أهدافه ومصالحه السياسيّة خلال عامَيْن من الحرب، رغم الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر 2023 وتَوسُّع رقعة الحرب إلى جبهات متعدّدة. الصّحافيّ ميخائيل هاوزر من صحيفة هآرتس تناوَلَ هذا الموضوع في مقال مطوَّل نُشِر في 3 تشرين الأوّل 2025، أي بعد مرور عامَيْن على اندلاع الحرب، مسلِّطًا الضوء على الإستراتيجيّة التي اتّبعها نتنياهو للبقاء في الحكم وتحقيق مكاسبه السياسيّة.[3]

يوضّح هاوزر أنّ نتنياهو كان مقتنعًا تمامًا بأنّ الأسابيع الأولى بعد السابع من أكتوبر 2023 ستكون حاسمة في تحديد مصيره السياسيّ، فإمّا أن ينجو من الغضب الشعبيّ ويعيد فرض سيطرته على المشهد، أو ينهار هو وحكومته تحت ضغط الفشل والاتّهامات. في تلك المرحلة، اعتقد كثير من الوزراء والمقرّبين من نتنياهو أنّ سقوطه بات مسألة وقت، وأنّ حجم الكارثة التي تعرّضت لها إسرائيل لا يمكن لأيّ زعيم أن يتجاوزها سياسيًّا. لكن نتنياهو، بخلاف الجميع، كان واثقًا بقدرته على قلب المعادلة، من خلال استغلال حالة الطوارئ وإعادة توجيه الغضب الشعبيّ نحو الجيش والأجهزة الأمنيّة، وتوظيف الحرب ذاتها كوسيلة للبقاء السياسيّ. وَفقًا لهاوزر؛ فمنذ الأيّام الأولى التي تلت هجوم السابع من أكتوبر 2023، سارع نتنياهو إلى تنفيذ سلسلة من المناورات السياسيّة والعسكريّة، سواء أكان ذاك داخل حزب الليكود أو في علاقاته مع أحزاب الائتلاف والمعارضة، بغية

2. يِرُوشَلْمي، شالوم. (2023، 27 تشرين الثاني). خطّة بقاء بنيامين نتنياهو. **زمان يسرائيل**. [بالعبريّة]

3. ميخائيل، هاوزر. (2025، 3 تشرين الأوّل). لم يصدِّق أحد أنّ نتنياهو سيصمد بعد الـ7 من أكتوبر- باستثنائه هو نفسه، هكذا فعل ذلك. **هآرتس**. [بالعبريّة]

منع انهيار حكومته وضمان بقائه في السلطة. استخدم نتنياهو في ذلك مزيجًا من الأدوات والأساليب: التهديد السياسيّ، والإغراء بالمناصب والميزانيّات لضمان الولاء، وتوسيع التحالفات عند الحاجة إلى تخفيف الضغوط، فضلًا عن استغلال حالة الحرب والطوارئ لإرجاء أيّ مساءلة سياسيّة أو قضائيّة قد تطيح به، وتبديل قيادات أمنيّة وعسكريّة معارِضة له في بعض الحالات بقيادات ودّيّة ومقرَّبة من تيّار اليمين. بهذه الطريقة، تمكَّنَ نتنياهو من تحويل الأزمة الكبرى إلى فرصة لترسيخ موقعه السياسيّ، وإعادة تعريف نفسه أمام الجمهور الإسرائيليّ بوصفه "الزعيم الوحيد القادر على إدارة إسرائيل في زمن الحرب".

الخطوة الأولى في خطّة نتنياهو للبقاء في الحكم جاءت بمبادرة من وزير القضاء ياريف ليڤين، أحد أكثر المقرَّبين منه، والذي بادر إلى التواصل مع أحزاب المعارضة وعرض فكرة تشكيل حكومة طوارئ أو "حكومة حرب" موسَّعة. وقد نجح ليڤين بالفعل في إقناع حزب "المعسكر الرسميّ" بقيادة بيني چانتس وچادي آيزنكوت بالانضمام إلى الحكومة، وذلك تحت شعار "الوحدة الوطنيّة لمواجهة الحرب".

كان لهذه الخطوة أثر سياسيّ كبير؛ فقد مَنحت حكومةَ نتنياهو شرعيّة جديدة وشبكة أمان مؤقَّتة، وخفّفت من حدّة الانتقادات الداخليّة، خاصّة من المعارضة والشارع الإسرائيليّ، ومنحت نتنياهو الوقت الكافي لإعادة ترميم حالته السياسيّة وإحباط أيّ محاولة للتنسيق بين أعضاء من داخل حزب الليكود والمعارضة يمكن أن تؤدّي إلى الإطاحة به وتعيين رئيس حكومة بديل عبْر تصويت لحجب الثقة في الكنيست. وعمل نتنياهو أيضًا على احتواء ومنع أيّ استقالات محتمَلة داخل حكومته نتيجة شعور بعض الوزراء بالمسؤوليّة عن الإخفاق في السابع من أكتوبر 2023.

ويَخْلص هاوزر إلى أنّه في 7 نيسان 2024، بعد مرور ستّة أشهر على اندلاع الحرب، كان بإمكان نتنياهو أن يتباهى بتحقيق انتصار، إن لم يكن ذلك في ميدان المعركة العسكريّ فعلى الأقلّ في الميدان السياسيّ. فقد انتهت الدورة الشتويّة للكنيست دون أن ينجح خصومه في زعزعة استقرار الحكومة، وبِذا أصبحت حكومته محصَّنة فعليًّا ضدّ أيّ محاولة لإسقاطها حتّى صيف العام ذاته.

هذا التداخل بين العسكريّ والسياسيّ والشخصيّ أصبح السِّمَة الأبرز في نهج نتنياهو. فهو يستخدم الأدوات العسكريّة لتعزيز مكاسبه السياسيّة، ويستغلّ الظروف السياسيّة لتوسيع نطاق الحرب وتحقيق أهداف إستراتيجيّة بعيدة المدى. ففي نهاية المطاف، يَصْعب الفصل بين أهدافِ نتنياهو العقائديّة وقناعاتِه الأيديولوجيّةِ من جهة، وأهدافِه السياسيّةِ والعسكريّةِ ومصالحِه الشخصيّةِ من جهة أخرى؛ إذ تتشابك جميع هذه لتشكِّلَ البنْيةَ العميقةَ للواقع الإسرائيليّ الراهن.

خطوات نتنياهو وإستراتيجيّته حدّدت إلى حدّ بعيد مَحاور وعناوين الانتخابات القادمة؛ فقد أراد (نتنياهو) التقليلَ من شأن الإخفاق الكبير في السابع من أكتوبر 2023، وتحميلَ المؤسَّسة الأمنيّة والقضائيّة مسؤوليّة الإخفاق الكبير؛ وحوّل التحالف مع الأحزاب الحريديّة إلى حالة إستراتيجيّة يسعى إلى الحفاظ عليها بكلّ ثمن؛ واستجاب لمطالب اليمين المتطرّف بشأن تغيير السياسات في الضفّة الغربيّة ومكانة المستوطنات وتوسيع الاستيطان وفرض أمر واقع قريب من حالة الضمّ؛ واصطدم بشكل دائم مع السلطة القضائيّة؛ وأراد تقييد المؤسَّسة الأمنيّة والعسكريّة والسيطرة عليها بواسطة تعيين قيادات ورؤساء أجهزة أمنيّة مقرَّبة من تيّار اليمين. في المقابل، يعمل على نزع الشرعيّة عن أيّ تعاون بين المعارضة وأحزاب عربيّة بعد الانتخابات القادمة.

بِذا نقل نتنياهو مركز الثقل والأجِنْدة العامّة في الانتخابات القادمة إلى قضايا داخليّة تتعلّق بإعادة الاصطفاف السياسيّ داخل المجتمع الإسرائيليّ، يستطيع اليمين واليمين المتطرّف المحاججة فيها وتجنيد قواعده لدعمها، مقابل إبعاد أحداث السابع من أكتوبر 2023 والتقليل من شأنها.

الانتخابات المقبلة بوصفها انعكاسًا لإعادة تعريف التصدُّعات السياسيّة

حتّى نهاية تسعينيّات القرن الماضي، شكّلت مسألة احتلال الأراضي الفلسطينيّة عام 1967 والاستيطان، إلى جانب السياسات الاقتصاديّة، مَحاورَ مركزيّةً في تفسير أنماط التصويت داخل الشارع الإسرائيليّ، وفي تحديد مواقع الأحزاب على الخريطة السياسيّة، بين "يسار صهيونيّ" وَ "يمين صهيونيّ".[4] غير أنّ هذه المعادلة بدأت تشهد تحوُّلًا تدريجيًّا بعد الانتفاضة الثانية، وتراجع مكانة حزب العمل، وقبول حزب الليكود باتّفاقيّات أوسلو، على مضض ودون اعتراف رسميّ بها، ومن ثَمّ تأسيس حزب "كديما" عام 2005. في هذا السياق، بدأت تتبلور في إسرائيل ملامح توافُق سياسيّ جديد، ولا سيّما في ما يتعلّق بقضيّة الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة وإمكانيّة إقامة دولة فلسطينيّة، إلى جانب توافُق أوسع حول تبنّي النموذج الاقتصاديّ الليبراليّ.[5]

حتّى اندلاع الانتفاضة الثانية، كان من المقبول لدى شريحة واسعة من المجتمع الإسرائيليّ التحدّث عن احتمال التوصُّل إلى اتّفاق سلام مع الطرف الفلسطينيّ يَكون من شأنه أن يعدّل صيغة الاحتلال القائمة، وقد يؤدّي إلى تفكيك جزء من المستوطنات، وتوسيع نطاق الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ، من دون أن يفضي ذلك إلى إقامة دولة فلسطينيّة، أو إلى انسحاب إسرائيليّ كامل من الأراضي الفلسطينيّة، أو إلى تفكيك جميع المستوطنات.[6]

غير أنّ هذه المواقف بدأت تتغيّر بعد الانتفاضة الثانية، لتتّجه تدريجيًّا نحو معارضة إقامة دولة فلسطينيّة، ورفض تفكيك المستوطنات، ودعم إبقاء القدس الموحّدة عاصمة لدولة إسرائيل. ووَفقًا لتحليلات استطلاعات الرأي العامّ التي يُجريها المركز الإسرائيليّ لدراسة الانتخابات قُبَيْل كلّ حملة انتخابيّة للكنيست،[7] باتت هذه المواقف تشكّلُ شبهَ إجماع داخل المجتمع الإسرائيليّ منذ انتخابات عام 2013، وبصورة أكثر وضوحًا في انتخابات عام 2015.

في مقابل هذا التوافق، بدأت في البروز تصدُّعات سياسيّة جديدة تتمحور حول قضايا داخليّة، من بينها مسألة هُويّة ووظيفة دولة إسرائيل، ومكانة الأحزاب الدينيّة والمتديّنة–الحريديّة، وقضيّة "تقاسم العبء" أمنيًّا واقتصاديًّا، فضلًا عن مكانة ودَوْر السلطة القضائيّة والنخَب التقليديّة. وقد تعزّزت هذه التصدُّعات على نحوٍ خاصّ مع عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم عقب انتخابات عام 2009.[8]

ومنذ انتخابات عام 2015، يمكن القول إنّ المنظومة الحزبيّة والسياسيّة في إسرائيل تشهد ما يمكن اعتباره إعادة اصطفاف أو إعادة تَمَوْضُع (Realignment)، وَفقًا للمفهوم الذي استخدمه أريان وشامير (2001) في

4. Arian, Asher; & Shamir, Michal. (1983). The primarily political functions of the left-right continuum. **Comparative politics**, 15 (2). Pp. 139- 158; Shamir, Michal; & Arian, Asher. (1999). Collective identity and electoral competition in Israel. **American Political Science Review**, 93 (2). Pp. 265- 277.

5. بشارة، عزمي. (2005). **من يهوديّة الدولة حتّى شارون**. القاهرة: دار الشرق. ص.ص. 230 - 235.

6. شحادة، امطانس. (2015). أنماط التصويت في إسرائيل وتحوُّلات في مواقف المجتمع الإسرائيليّ: انتخابات 2013 نموذجًا. ملفّات مدى- رقم 5، مدى الكرمل.

7. Tel Aviv University. The Israel National Election Studies.

8. يستند هذا الادّعاء إلى تحليل مواقف المجتمع الإسرائيليّ قُبَيْل انتخابات الكنيست في العام 1992 وكذلك في العام 2013، بناءً على استطلاعات للرأي العامّ يُجريها المركز الإسرائيليّ لدراسة الانتخابات قُبَيْل كلّ انتخابات برلمانيّة. للتوسُّع في هذا، في الإمكان مراجعة: شحادة، امطانس. مرجع رقم 6.

تفسير نتائج انتخابات الكنيست عام 1999.[9] وقد اتّخذت هذه العمليّة طابعًا أكثر حدّة منذ الأزمة السياسيّة التي اندلعت عام 2019، وما رافقها من تكرار الانتخابات البرلمانيّة بوتيرة عالية، من دون أن ينجح أيّ حزب في تشكيل ائتلاف حكوميّ لا يستند إلى حزب الليكود وأحزاب اليمين. ويُستثنى من ذلك "حكومة التغيير" التي شُكّلت عام 2021، والتي لم تصمد سوى عام واحد قبل أن تنهار بفعل التناقضات الداخليّة التي اتّسمت بها تركيبتها.

تتّسم إعادة الاصطفاف أو إعادة التمَوْضُع بتغيُّراتٍ في موازين القوى داخل المجتمع متفاوتةِ العمق، وبنشوء ائتلافات انتخابيّة جديدة وقابلة للاستمرار. وتنطوي هذه العمليّة على تحوُّلات ملموسة في القواعد الأيديولوجيّة والاجتماعيّة للأحزاب السياسيّة، وعلى تغيُّر في أوزانها وقوّتها داخل المنظومة السياسيّة. وتشمل عمليّةُ إعادة الاصطفاف إعادةَ تعريف التصدُّعات السياسيّة والتحالفات الاجتماعيّة والسياسيّة، إلى جانب تعديل موازين القوى بين مكوّنات المجتمع المختلفة، وكذلك تُرافقها تغيُّراتٌ في البنى الأيديولوجيّة والاجتماعيّة للمعسكرات السياسيّة القائمة.

ويجادل أريان وشامير (2001) بإمكانيّة اعتبار التحوُّل في الحكم عقب انتخابات عام 1977، وعودة حزب العمل إلى السلطة بعد انتخابات عام 1992، وكذلك انتخابات العام 1996 والعام 1999، حالاتٍ تعبّر عن عمليّات إعادة اصطفاف وتمَوْضُع في المجتمع الإسرائيليّ وفي المنظومة الحزبيّة- وإنْ بدرجات متفاوتة.

إنّ إعادة الاصطفاف والتموضع السياسيّ، التي أخذت تتبلور منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام 2009، وبصورة أوضح منذ عام 2015، انعكست في تراجع حدّة ومكانة التصدُّعات السياسيّة التقليديّة التي شَكّلت أساسَ المنظومة الحزبيّة في إسرائيل. ويبرز في هذا السياق تراجُع التصدّع المرتبط بالقضيّة الفلسطينيّة والاحتلال والاستيطان، الذي تحوَّلَ إلى ما يشبه الإجماع الواسع داخل المجتمع الإسرائيليّ، وهو ما قلّص من أهمّيّته في تفسير أنماط التصويت. في المقابل، ازدادت أهمّيّة التصدُّعات السياسيّة المرتبطة بالقضايا الداخليّة، مثل مكانة الأحزاب الحريديّة والمجتمع الحريديّ، والعلاقة بين الدين والدولة، وقضيّة إعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة، ومكانة السلطة القضائيّة، والسؤال المتعلّق بهُويّة دولة إسرائيل. وقد باتت هذه المَحاور تشكّلُ عناصرَ مركزيّة في بَلْوَرة أنماط التصويت داخل المجتمع الإسرائيليّ.

تفسّر إعادةُ الاصطفاف هذه، إلى حدّ بعيد، طرْحَ أسعد غانم ومهنّد مصطفى، اللذين يقترحان تفسير الوضع السياسيّ في إسرائيل خلال الأعوام 2009– 2021 على أنّه "نظام الكتلة المهَيْمنة".[10] فخلال هذه الفترة، وعلى الرغم من عدم وجود حزب واحد مُهَيْمِن عدديًّا (أو انتخابيًّا)، برز حزب الليكود بوصفه المركز الواضح لكتلة يمينيّة مُهَيْمِنة تدور في فَلكها أحزاب أصغر متعدّدة.

وفي ظلّ هذا الواقع، باتت القوى الإسرائيليّة المعارضة لنتنياهو عاجزة عن تشكيل حكومة بديلة، كما أصبح من المتعذّر تشكيل أيّ حكومة لا تستند إلى حزب الليكود وأحزاب اليمين. ويشير ذلك إلى تشكُّل كتلة تتّجه نحو الهَيْمَنة في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ. وقد أسهَمَ هذا الوضع، في الوقت نفسه، في تعزيز قدرة

9. أريان، آشر؛ وشامير، ميخال. (2001). "مرشّحون، أحزاب ومعسكرات: إسرائيل في سنوات التسعين". لدى: أريان، آشر؛ وشامير، ميخال (محرّران). الانتخابات في إسرائيل 1999. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]؛ شامير، ميخال؛ وآخرون. (2008). "كاديما في منظومة حزبيّة متآكلة". لدى: أريان، آشر؛ وشامير، ميخال (محرّران). الانتخابات في إسرائيل 2006. القدس: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]

10. Ghanem, As' ad; & Mustafa, Mohannad. (2024). "The Israeli Dominant Bloc System– The Rise of the Right and the Prospects for the Palestinian-Israeli Conflict". In: Dumper, Michael; & Badran, Amneh (Eds.). **Routledge Handbook on Palestine**. New York: Routledge. Pp. 326- 342.

الليكود على إحداث تغييرات عميقة في المشهد الإسرائيليّ؛ إذ ترك بصماته على المحكمة العليا، والمؤسَّسات الأكاديميّة، والمجتمع المدنيّ، فضلًا عن إعادة صياغة تصوُّرات الوطنيّة الصهيونيّة، ونزع الشرعيّة عن اليسار وحركات حقوق الإنسان، وتقويض آفاق التوصُّل إلى حلّ سلميّ للصراع الإسرائيليّ–الفلسطينيّ.[11]

تعكس هذه التحوُّلات عمليّة إعادة صياغة للتصدُّعات السياسيّة في إسرائيل، يتمثّل أبرزها في تراجُع مركزيّة القضيّة الفلسطينيّة ومسائل الاحتلال والاستيطان، من دون إلغائها، وكذلك تراجُع حدّة التصدُّع المرتبط بالمحور الاقتصاديّ. ويجري ذلك بالتوازي مع تصاعد التركيز على قضايا تتعلّق بطبيعة المجتمع وهُويّة دولة إسرائيل وتقاسم القوّة داخلها، وهي القضايا التي يُتوقّع أن تُشكّل المَحاور المركزيّة للانتخابات المقبلة، إلى جانب المَحاور المستمَدّة مباشرة من أحداث السابع من أكتوبر 2023 وتداعياتها.

مَحاور الانتخابات المقبلة

ترى ورقة الموقف هذه أنّ الانتخابات المقبلة ستعكس حالة إعادة الاصطفاف في المجتمع الإسرائيليّ وفي المنظومة الحزبيّة والسياسيّة، التي جرى عرضها حتّى الآن؛ وهي حالة تراكمت منذ انتخابات عام 2015 وتعزّزت بصورة أعمق في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر 2023. ومن المتوقّع أن تُبرز الانتخابات المقبلة الاتّجاهات الآتي ذكْرها:

- تعميق تراجع تأثير التصدُّع المرتبط بالقضيّة الفلسطينيّة والاحتلال في تفسير أنماط التصويت، وفي المنافسة بين الأحزاب. وبدلًا من ذلك، يُتوقّع بروز توافُق واسع داخل المجتمع الإسرائيليّ، قريب من طرح اليمين التقليديّ، يدعم توسيعَ الاستيطان في الضفّة الغربيّة، وتعزيزَ الحضور العسكريّ الإسرائيليّ، وإضعافَ السلطة الفلسطينيّة، والعملَ على منع قيام دولة فلسطينيّة مستقبَلًا. وفي هذا السياق، ليس من المتوقّع وجود اختلافات جوهريّة في برامج الأحزاب المركزيّة. فالمعارَضة البرلمانيّة الحاليّة لا تطرح مشروعًا سياسيًّا يختلف اختلافًا جوهريًّا عن مشروع حزب الليكود. إذ لا يقدِّم حزب "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لپيد، ولا حزب "المعسكر الرسميّ" برئاسة بيني چانتس، ولا نفتالي بِنِتْ، الذي يُعَدّ من أبرز المنافسين المحتمَلين لنتنياهو في الانتخابات المقبلة، طرحًا سياسيًّا مغايرًا بصورة جوهريّة لمواقف الليكود في ما يتعلّق بقضيّة الاحتلال.[12]
- تمحوُر الخلاف السياسيّ في مسألة الاحتلال والاستيطان حول مطلب اليمين الدينيّ المتطرّف بضمّ الضفّة الغربيّة إلى إسرائيل، في مقابل طرح الإبقاء على الوضع القائم الحاليّ، من دون انتقال إلى خطوات ضمّ رسميّة.[13]
- تَوافُق واسع في المحور الأمنيّ والسياسة الخارجيّة بين الأحزاب المركزيّة، ولا سيّما في ما يتعلّق بمركزيّة الادّعاء بضرورة الحفاظ على أمن دولة إسرائيل وَفق الشروط التي تحدّدها إسرائيل نفسها، وبما يضمن استمرار هيمنتها الإقليميّة.

11. المرجع السابق.

12. للاطّلاع على البرنامج السياسيّ الخاصّ بحزب "يوجد مستقبَل"، راجِعوا: شحادة، امطانس. مرجع رقم 6. للاطّلاع على البرنامج السياسيّ الخاصّ بحزب "أزرق أبيض" وبعده حزب "المعسكر الرسميّ"، راجِعوا برامج الحزب في موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطيّة [بالعبريّة]. للاطّلاع على طرح نفتالي بِنِتْ الحاليّ، راجِعوا الموقع الرسمي لحزب "بِنِتْ 2026" [بالعبريّة].

13. إيتمار، آيخنر (2019، 7 نيسان). الضمّ أَم "الجدار الحديديّ" في غزّة: برامج الأحزاب في المجال السياسيّ. واينت. [بالعبريّة]

- بروز مسألة مكانة الأحزاب العربيّة وشرعيّة تأثيرها السياسيّ في المنظومة السياسيّة الإسرائيليّة، وبخاصّة في ما يتعلّق بإمكانيّة تأثيرها في تشكيل الائتلاف الحكوميّ المقْبِل. ويتمحور السؤال المركزيّ هنا حول ما إذا كانت الأحزاب الإسرائيليّة مستعدّة لتلقّي دعم من الأحزاب العربيّة لتشكيل ائتلاف حكوميّ، مثلما حدث بعد انتخابات عام 2021، أم إنّ أحزاب المعارَضة الإسرائيليّة ستفضّل، بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، الامتناعَ عن تشكيل حكومة تستند إلى دعم الأحزاب العربيّة، وإن اقتصر هذا الدعم على امتناع حزب أو أكثر من الأحزاب العربيّة عن التصويت ضدّ منْح الحكومة المقبلة ثقة الكنيست. ويُشار في هذا الصدد إلى أنّ هذه المسألة تشكّل هي كذلك موضوعًا خلافيًّا داخل المجتمع العربيّ، وبين الأحزاب العربيّة نفسها، ولا تحظى بإجماع ضمنيّ- وهو ما ستتناوله أوراق موقف لاحقة.

تُبدي أحزاب المعارَضة الحاليّة، التي شَكّلت عام 2021 ما عُرِف بحكومة التغيير بمشاركة حزب عربيّ للمرّة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل، تحفّظًا واضحًا في المرحلة الراهنة إزاء إمكانيّة الاستعانة بحزب عربيّ لتشكيل ائتلاف حكوميّ جديد، حتّى في حال قبول هذا الحزب بشروط الأحزاب الصهيونيّة للمشاركة في الائتلاف. وتؤكّد هذه الأحزاب -كما يصرّح كلّ من نفتالي بِنِتْ ويائير لپيد- التزامها (حتّى الآن) بتشكيل حكومة تستند إلى أحزاب صهيونيّة فقط.[14]

وفي السياق نفسه، أطلق بيني چانتس، الشريك في حكومة التغيير، خلال الأيّام الأخيرة حملة إعلاميّة وانتخابيّة بعنوان "تشكيل ائتلاف واسع من دون بن چڤير ومن دون القائمة الموحَّدة"، في إشارة واضحة إلى رفضه إمكانيّة قيام ائتلاف حكوميّ مستقبليّ يستند إلى دعم القائمة العربيّة الموحَّدة.[15] في المقابل، خرج الوزير السابق چادي أيزنكوت عن هذا الموقف، حين أعلن أنّ بالإمكان ضمان أغلبيّة لِائتلاف مستقبليّ تقوده أحزاب المعارضة من خلال امتناع أحزاب عربيّة عن التصويت، من دون الحاجة إلى دعم مباشر أو مشاركة فعليّة في الائتلاف.[16]

في المقابل، يعمل حزب الليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو على نزع الشرعيّة عن أيّ دَوْر للأحزاب العربيّة في تشكيل الائتلاف الحكوميّ المقبل، سواء أكان ذلك عبْر المشارَكة المباشرة في الحكومة أَمْ من خلال الامتناع عن التصويت بما يوفّر أغلبيّة لائتلاف قد تشكّله أحزاب المعارَضة بعد الانتخابات المقبلة، كما أوضح نتنياهو في خطابه أمام الهيئة العامّة للكنيست في 20 كانون الثاني 2026.[17]

- تعميق التصدُّعات المرتبطة بالشأن الداخليّ: إذ من المتوقّع تعميق مَحاور تصدُّع تتعلّق بمكانة السلطة القضائيّة، ومعاني الديمقراطيّة في المجتمع الإسرائيليّ، ومكانة الأحزاب الحريديّة والمجتمع الحريديّ في النظامَيْن السياسيّ والاجتماعيّ في إسرائيل، وقضيّة سَنّ

14. حول موقف أڤيدور ليبرمان: دڤير، چڤرا. (2026، 5 كانون الثاني). لن تتشكّل حكومة تعتمد على أصوات القائمة العربيّة. القناة 12. [بالعبريّة]؛ شالوم، يروشَلْمي. (2025، 10 أيلول). بِنِتْ يهاجم وزراء الحكومة، لكن لا خيار لديه لتشكيل حكومة من دون دعم القائمة العربيّة الموحّدة. زمان يسرائيل. [بالعبريّة]

15. مجادلة، محمّد؛ ودڤير، چڤرا. (2026، 13 كانون الثاني). لا تأخذ الأمر على مَحْمل شخصيّ: رسالة چانتس إلى عبّاس قبل مقاطعته. القناة 12. [بالعبريّة]

16. بلوخ، أمير. (2025، 13 كانون الأوّل). هجومٌ عنيف على چادي آيزنكوت: "كشف الخطّة الحقيقيّة للمعارضة". معاريف. [بالعبريّة]

17. أمير، إتنچير. (2026، 19 كانون الثاني). نتنياهو يتّهم المحكمة العليا: "قدّمتُ شهادة صادمة حول 7/ 10 - وأنتم أصدرتم أمرًا قضائيًّا". واينت. [بالعبريّة]

قانون لإعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة وضمان ميزانيّات حكوميّة للمعاهد الدينيّة ومؤسَّسات المجتمع الحريديّ، بما يعزّز من أهمّيّة هذه الجوانب في بَلْوَرة أنماط التصويت والمنافَسة بين الأحزاب. ويُضاف إلى ذلك بروزُ مَحاور أخرى مشتقّة مباشَرة من أحداث السابع من أكتوبر 2023، وفي مقدّمتها مسألة تحمُّل المسؤوليّة عن الإخفاق الكبير، والسؤال المتعلّق بإقامة لجنة تحقيق رسميّة في تلك الأحداث.

بدأ الائتلاف الحكوميّ بالتمهيد للانتخابات المقبلة، واحتمال تبكيرها، عبْر تسريع سَنّ سلسلة من القوانين التي تهدف إلى تنظيم إعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة استجابةً لمطالب الأحزاب الحريديّة وتخصيص ميزانيّات سخيّة لصالح الأحزاب الحريديّة، وإلى تقييد صلاحيّات السلطة القضائيّة، فضلًا عن منع تشكيل لجنة تحقيق رسميّة في أحداث السابع من أكتوبر 2023، وذلك من خلال سَنّ قانون يقضي بإقامة لجنة تحقيق حكوميّة بدلًا من لجنة تحقيق رسميّة مستقلّة. وبالتوازي،[18] يسعى الائتلاف إلى تعديل القوانين والأنظمة المتعلّقة بتعيين كبار الموظَّفين وأعضاء مجالس الإدارات في الشركات الحكوميّة، إضافة إلى تقديم حوافز ومنافع اقتصاديّة واسعة لجمهور الناخبين قُبَيْل الانتخابات، في إطار مَساعٍ لتعزيز القاعدة الانتخابيّة.[19]

وفي غالبيّة هذه المَحاور، يبدو أنّ بنيامين نتنياهو أكثر استعدادًا لخوض المواجهة؛ إذ ليست ثمّة خلافات جوهريّة داخل معسكر اليمين واليمين المتطرّف حول معظمها. كذلك يمتلك نتنياهو روايات جاهزة للتعامل مع كلّ ملفّ. ففي ما يتعلّق بالحرب على غزّة، ورغم الإخفاقات، تُقدَّم رواية مُفادُها أنّ إسرائيل خاضت معركة حاسمة ضدّ جميع الأعداء في المنطقة، وخرجت منتصرة، وأنّ ملامح الشرق الأوسط قد تغيّرت. أمّا الصراع مع السلطة القضائيّة، فيحظى بقبول واسع داخل قواعد اليمين، ويُعَدّ مطلبًا جامعًا لمختلف مكوّناته. ولم تختفِ خلال العامَيْن الماضيَيْن حالةُ التوتُّر والصراع بين الحكومة الإسرائيليّة والسلطة القضائيّة، وبخاصّة منذ طرح الخطّة الحكوميّة لتقييد صلاحيّات الجهاز القضائيّ في كانون الثاني 2023. بل إنّ الائتلاف الحكوميّ ما زال يرفض، حتّى الآن، الاعترافَ بشرعيّة رئيس المحكمة العليا، القاضي يتسحاق عميت، الذي عُيِّن في مطلع العام الجاري. وينسحب الأمر ذاته على الصراع مع المستشارة القانونيّة للحكومة ومع المدّعية العسكريّة- وهو صراع يحظى بدعم واسع داخل قواعد اليمين.

في المقابل، يُعَدّ ملفّ إعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة أحدَ أكثر الملفّات حسّاسيّةً في المشهدَيْن السياسيّ والانتخابيّ في إسرائيل، وبخاصّة في ظلّ سعي الائتلاف الحكوميّ إلى تمرير قانون جديد يمنح هذا الإعفاء صفة رسميّة. غير أنّ هذه القضيّة تُثير إشكاليّات حتّى داخل معسكر اليمين واليمين المتطرّف نفسه، إذ إنّ جزءًا من قواعد اليمين لا يقتنع بمضامين القانون المقترَح ولا يقدّم له دعمًا كاملًا.

سَنّ قانون إعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة يضع بنيامين نتنياهو أمام معضلة انتخابيّة مزدوجة. فإقراره قد يكلّفه خسائر داخل القاعدة اليمينيّة، وكذلك لدى شرائح واسعة من المجتمع الإسرائيليّ تطالب بالمساواة في الخدمة، في حين قد يؤدّي تعطيله إلى تعميق التوتُّر مع الأحزاب الحريديّة، التي تُعَدّ شريكًا إستراتيجيًّا له في الحكم منذ عام 2009.

18. العربيّ الجديد. (2025، 22 كانون الأوّل). حكومة نتنياهو تقرّر تشكيل لجنة سياسيّة للتحقيق بإخفاق 7 أكتوبر. **العربيّ الجديد**.

19. شحادة، امطانس. (2025، 19 كانون الأوّل). المجتمع الحريديّ والاقتصاد الإسرائيليّ: السياسة لتكريس الوضع القائم. **عرب 48**؛ شحادة، امطانس. (2025، 31 تشرين الأوّل). تسييس أوسع للشركات الحكوميّة وتراجع تمثيل المواطنين العرب. **عرب 48**.

ويبقى الاختبار الحقيقيّ للائتلاف الحكوميّ والأحزاب الحريديّة مرتبطًا بموعد إقرار مشروع ميزانيّة الدولة لعام 2026، والمحدَّد حتّى نهاية شهر آذار 2026. فإذا لم تُحَلّ معضلة إعفاء طلّاب المعاهد الدينيّة من الخدمة العسكريّة قبل هذا الموعد، فإنّ الائتلاف الحاكم سيواجه صعوبة جِدّيّة في إقرار قانون الميزانيّة. وإنْ تَعَذَّرَ إقرار الميزانيّة، فسيُفْضي ذلك إلى حلّ الكنيست تلقائيًّا، وتُحدَّد الانتخابات العامّة خلال فترة لا تتجاوز تسعين يومًا من نهاية شهر آذار 2026، ما لم يتوصّل الائتلاف والمعارضة إلى اتّفاق على موعد آخر، على ألّا يتجاوز ذلك فترة تتراوح بين تسعين ومئةٍ وعشرين يومًا بعد نهاية آذار.

خاتمة

وضّحت ورقة الموقف هذه أنّ مَحاور الانتخابات المقبلة ستتمحور، في معظمها، حول قضايا داخليّة، في حين ستنحسر عن النقاش العامّ مكانةُ قضيّة الاحتلال والاستيطان والسيطرة على غزّة؛ وذلك نتيجة لإعادة تعريف التصدُّعات السياسيّة وعمليّة إعادة الاصطفاف السياسيّ التي تشكّلت منذ عودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم عام 2009. فلم تَعُد القضيّة الفلسطينيّة ومسائل الاحتلال والاستيطان تشكّل -مثلما كان الحال حتّى اندلاع الانتفاضة الثانية في مطلع الألفيّة الحاليّة- محورَ خلاف سياسيّ عميق بين النخَب والأحزاب الإسرائيليّة الأساسيّة، بل تحوّلت إلى حالة شبه توافُق داخل الطيف السياسيّ الإسرائيليّ، باستثناء أصوات هامشيّة.

وقد عزّزت أحداث السابع من أكتوبر 2023 هذا الإجماع، الأقرب إلى طرح اليمين، داخل المجتمع الإسرائيليّ وبين الأحزاب الإسرائيليّة، وذلك في مقابل تزايد أهمّيّة القضايا الخلافيّة الداخليّة بوصفها مَحاور مركزيّة في التنافس الانتخابيّ.

وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات المقبلة وتقسيم المقاعد بين الأحزاب الإسرائيليّة، ترى ورقة الموقف هذه أنّ هَيْمَنة مشروع وخطاب اليمين التقليديّ ستستمرّ بعد الانتخابات، حتّى في حال خسارة الائتلاف الحاليّ للسلطة. وبناءً عليه، يمكن القول إنّ مشروع اليمين وقناعاته السياسيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة سيَبقَيان مهَيْمِنَيْن على الحكم في إسرائيل، وإن خسر بنيامين نتنياهو الانتخابات. وبناء على هذا، فإنّ المنافسة السياسيّة–العقائديّة المتوقَّعة ستنحصر بين طرح اليمين التقليديّ وطرح اليمين المتطرّف، من دون وجود مشاريع سياسيّة بديلة جِدّيّة. وذلك أنّ مُجْمَل البدائل المطروحة لا تقدِّم مشروعًا سياسيًّا يختلف اختلافًا جوهريًّا عن المشروع الذي يقوده نتنياهو. فالمنافس المركزيّ له حاليًّا، نفتالي بِنِتْ، يتحدّر من قلب التيّار الصهيونيّ الدينيّ، وقد تصدّر هذا التيّارَ في جولات انتخابيّة سابقة، وأسّسَ أحزابًا يمينيّة، وتحالف مع قوى من اليمين المتطرّف.

ولا يقدّم يائير لپيد مشروعًا سياسيًّا مغايرًا بشكل جوهريّ لِما طرحه حزب الليكود في ثمانينيّات وتسعينيّات القَرن الماضي، بل يقترب في طروحاته من نهج أريئيل شارون إبّان تأسيسه حزب "كديما". فضلًا عن هذا، حزب "الديمقراطيّون" لا يتحدّى القِيَم والمسلَّمات الأساسيّة التي يقوم عليها المشروع الصهيونيّ.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية